



YEKİTİ

الوحدة

(..نؤكد أن صيانة وحدة العراق لا تتم عبر الإصرار على رفع علم النظام الديموي ورفض علم الإقليم، وإن القيادة الكردية هناك أكدت، بالشواهد والأدلة والممارسة، حرصها على وحدة البلاد في إطار العراق الفيدرالي الموحد، حيث قامت بنقل إدارة كردستان بملء إرادتها من دولة الأمر الواقع بين عمالي ١٩٩١-٢٠٠٣ إلى إقليم فيدرالي مرتبط بالسلطة المركزية في بغداد....)
من البيان الصادر عن اللجنة السياسية للحزب بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٤

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٥٧) آب ٢٠٠٦ م - ٢٦١٨ ك الثمن ١٥ ل س

نحو بناء المرجعية الكردية..

بعيدا عن التسرع والتردد معاً

يوماً بعد يوم، يحظى العمل الكردي المشترك باهتمام أكبر، وتتسع دائرة الداعين والعاملين من أجل تنظيمه في الأوساط السياسية والشعبية الكردية في سوريا، وصولاً إلى بناء مرجعية وطنية كردية مالكة لحق التمثيل والقرار، ازدادت الحاجة لها بفعل التطورات التي تدهم الساحة السياسية، والاستحقاقات التي حانت مواعيدها والمفاجآت التي يمكن أن يحملها المستقبل القريب، حيث تعج منطقة الشرق الأوسط التي تقف عند أعتاب مرحلة جديدة بأحداث متلازمة تعيننا في سوريا كحركة وطنية كردية، وتتطلب منا الارتفاع إلى مستوى المسؤولية، والترفع عن المهاترات وأمراض العقليات الحزبية الضيقة وإجراء حوارات بناءة تبدأ بمشاركة مختلف التنظيمات السياسية الكردية لوضع مشروع برنامج سياسي، والاتفاق على آليات عمل تنظيمية تسهل كذلك مشاركة أوسع قطاعات الطيف الثقافي والاجتماعي المستقل، واللجوء إلى مبدأ التوافق لانجاز التحضيرات والوثائق اللازمة، والابتعاد عن القوالب الجاهزة والقرارات الحزبية المسبقة، وتوفير إرادة الإصرار على انجاز المرجعية الكردية المنشودة التي لا تتحمل المصلحة الوطنية الكردية فشلاً في تحقيقها، ولا يحتمل الوضع الكردي وتطلعاته المستقبلية بقاء القرار الموحد غائباً لمدة أطول خاصة بعد أن نضجت الظروف الموضوعية إلى حد مقبول، مما يستدعي تحركاً كردياً موازياً لإنضاج الظروف الذاتية.

فالساسة الشوفينية لن تستطيع الإمعان طويلاً في تجاهلها للوجود الكردي وإنكار الحقوق الوطنية الكردية والتتكّر لشريعة الحركة الكردية، ومواصلة مساعيها في إيجاد بدائل مشوهة لها، كما أن المعارضة الوطنية في سوريا باتت تعترف بالوجود الكردي وبضرورة إيجاد حل عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد عن طريق الحوار الديمقراطي السلمي، مما يتطلب مواصلة العمل لإدراج هذه القضية في مقدمة القضايا الوطنية.

فإذا أضفنا لما تقدم تعرض فكرة المرجعية الكردية لمحاولات التشويه لحرفها عن أهدافها، فإن الضرورة التاريخية والوطنية تستوجب المباشرة في إرساء مرتكزات التمثيل الكردي الموحد بالسرعة الممكنة، التي لا تعني المغامرة والتسرع، وبالطروي الهادئ، الذي لا يعني التباطؤ والتردد، فالضرورات التي أمّلت هذه المرجعية باتت الآن أكثر إلحاحاً نظراً للتحديات العديدة التي يواجهها نضالنا، ولاحتياجات شعبنا لممثل شرعي وحيد يقود نضاله نحو مستقبل واعد، خاصة في هذه الظروف الدقيقة، وكذلك لحساسية الوضع السوري العام وتساعد آمال التغيير الديمقراطي الذي يجب أن نستعد له ونعمل من أجله انطلاقاً من مبدأ الشراكة الوطنية التي تعني تمثيل الشعب الكردي في جميع مؤسسات الدولة وتمكينه من الإدارة الذاتية للمناطق الكردية وتصحيح الطابع الديمغرافي والإداري الذي غيرته عمليات التعريب، وإلغاء المشاريع العنصرية والاعتراف الدستوري بوجوده القومي.

رسالة أوروبا
١٥/...

الحركة الكردية
(عرجاء)
١١/...

تصريح من
المجلس المحلي
٩/...

محاربة
اللغة الكردية
٥/...

حوار مع
سكرتير الحزب
٢/...